

# أحلام معلقة

## تأثير الاغلاق الإسرائيلي على النساء في غزة

التقييدات الإسرائيلية المفروضة على حرية الحركة والتنقل بشكل منهجي، تشكل بحد ذاتها انتهاكاً لحقوق الانسان. النساء في غزة، اللواتي يشكلن 49 بالمئة من المجتمع، هن أكثر عرضة للأذى نتيجة للتقييدات المشددة التي تفرضها إسرائيل على تنقل الاشخاص، ونقل البضائع من القطاع وإليه؛ وبهذا، فهن يدفعن أثمناً اجتماعية واقتصادية باهظة بسبب الإغلاق الذي تفرضه إسرائيل على القطاع منذ العام 2007.

ترتكز ورقة المعلومات التي بين أيديكم على رصد مستمر منذ سنوات لتأثير إسقاطات الاغلاق على [الحياة العائلية](#)، [الاقتصاد وعمل المجتمع المدني](#) وأثره على [النساء](#) في كافة مجالات الحياة. كما وتستعرض هذه الورقة أيضاً معطيات رئيسية حول تأثير الإغلاق الإسرائيلي على حياة الفلسطينيات في قطاع غزة، وتختتم بتوصيات للحد من انتهاك حقوق الإنسان، وعلى رأسها الحق في حرية الحركة والتنقل.

## تأثير الإغلاق على القوى العاملة في القطاع، واسقاطاته على معدلات العمالة والبطالة لدى النساء

الإغلاق الذي تفرضه إسرائيل منذ أكثر من عقد، تقييد الحركة والعمليات العسكرية المتتالية، الإغلاق المتواصل لمعبر رفح المصري، بالإضافة إلى العقوبات والإجراءات المتخذة في إطار الانقسام الفلسطيني الداخلي، كلها تركت أثراً كبيراً على سوق العمل في غزة، وعلى الفرص المتاحة للنساء. وبحسب معطيات العام 2016، فإن أكثر من 70 بالمئة من السكان في غزة بحاجة لمساعدات إنسانية، و 47 بالمئة يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وقد ارتفعت نسبة البطالة بشكل كبير خلال العقد الماضي، حيث بلغت هذه النسبة في بداية العام الحالي 35 بالمئة لدى الرجال، و 65.9 بالمئة لدى النساء. وبالإضافة إلى الانخفاض الملموس والحديث في أماكن العمل المتوفرة في غزة، طرأ ارتفاع حاد، فاق الـ 200 بالمئة في عدد النساء المؤهلات والباحثات عن عمل. لقد بلغت نسبة البطالة لدى النساء اللواتي أنهين أكثر من 13 سنة تعليم، في العام 2005، أي قبل فرض الإغلاق الإسرائيلي، ما يقارب 44.3 بالمئة؛ وفي العام 2017، بلغت النسبة 68.9 بالمئة، إن الوظائف القليلة المتاحة، تمنح غالباً للرجال. وبما أن إسرائيل لا تسمح للعمال من غزة بالعمل في إسرائيل، فإن أولئك يضطرون إلى البحث عن عمل داخل غزة، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض عدد الوظائف المتاحة للنساء.

تشير مريم أبو العطار، وهي مديرة المشاريع في "جمعية عايشة لحماية المرأة والطفل" في قطاع غزة، إلى أن "نسبة البطالة في أوساط الشباب، الرجال والنساء، مرتفعة جداً، وحتى أولئك الذين يتم إحصاؤهم تحت خانة العاملين، يواجهون مصاعب كثيرة أيضاً. فعالية الوظائف، سواء كانت في القطاع الحكومي، مؤسسات المساعدة الإنسانية، أو مؤسسات المجتمع المدني، تكون مؤقتة ولفترات تتراوح بين شهر وخمسة أشهر، وبدا فإنه لا يمكن الحديث عن ضمان وظيفي للموظفين. وحتى الذين يجدون عملاً ويتم توظيفهم، غالباً لا يحصلون على حقوقهم الاجتماعية. كما أن الرواتب في الكثير من الأحيان تصل بعد شهور كثيرة من انتهاء فترة العمل".

هذه الحالة، التي بموجبها يوجد أعداد متزايدة من النساء المتعلقات اللواتي يدخلن إلى سوق العمل وبيحثن عن فرصة عمل في ظل تراجع عدد الوظائف المتوفرة، هي حالة إشكالية جداً، خصوصاً وأن الكثير من النساء بتن يجدن أنفسهن

المعيلات الوحيدات لعائلاتهن، ذلك في أعقاب مقتل الزوج في إحدى العمليات العسكرية التي دارت خلال العقد الماضي، أو في حالة فقدانه القدرة على العمل، أو بسبب كونه معتقلاً في السجون الإسرائيلية. الكثير من النساء يبحثن عن عمل في مهن كانت تعتبر سابقاً "مقتصرة على الرجال"، كالعامل في القطاع المصرفي، الاستثمارات، والإدارة. تعتبر التقييدات الإسرائيلية المفروضة على الحركة والتنقل من العوائق الأساسية التي تواجه [النساء الباحثات عن فرص عمل](#). فأكثر من 85 بالمئة من النساء المشاركات في القوى العاملة في غزة يعملن في الوظائف الخدمية، كاللعليم والتمريض، أما البقية فيعملن إلى العمل في القطاع الثالث (قطاع مؤسسات المجتمع المدني) أو في الشركات الصغيرة. إن المعايير الضيقة التي تفرضها إسرائيل كشرط للخروج من قطاع غزة لا تتضمن فئة اقتصادية تتيح الخروج من غزة لتعرض العمل، والتفسير الضيق للمعايير الإسرائيلية القائمة لا يعترف تقريباً بالعاملين/ات في هذه القطاعات كمستحققات للتقدم بطلبات لاستصدار تصاريح خروج لغرض استغلال فرص في المجال المهني. السيطرة الإسرائيلية المتواصلة على المجالين البري والبحري للقطاع قد أبعدت النساء عن القطاعات الاقتصادية التي شكلن جزءاً من العاملین فيها قبل الإغلاق. نسبة النساء العاملات في مجالات الزراعة والصيد، على سبيل المثال، وهما قطاعان اقتصاديان تضررا بشكل كبير في أعقاب فرض الإغلاق الإسرائيلي، قد انخفضت من 36 بالمئة في العام 2007 إلى 3 بالمئة خلال الربع الأخير من العام 2017.

أحدى الاستثناءات في الإغلاق هي سماح إسرائيل لعدد قليل من رجال الأعمال بالخروج من قطاع غزة لتسويق منتجاتهم وشراء بضائع من خارج القطاع. ورغم ذلك، فإن الشروط التي تفرضها إسرائيل على هؤلاء، مثل: إخراج البضائع على متن شاحنات فقط، وتكلفة النقل، قد حوّلت إمكانية التسويق إلى كل من الضفة وإسرائيل لأمر يفوق قدرة النساء في أغلب الأحيان. [ففي أواخر العام 2016](#)، بلغت نسبة النساء اللواتي امتلكن تصاريح تجار، 2 بالمئة فقط من مجمل التجار الذين يحملون تصاريح سارية المفعول. وفي بداية العام 2018، كانت هناك خمسة نساء فحسب من أصل 320 تاجراً يحملون تصريح تاجر كبير (تصاريح BMG).

**تغيير السياسات الإسرائيلية المتعلقة بالبضائع، مثل زيادة أنواع المنتجات الزراعية المسموح بتسويقها خارج القطاع، من دون إجراء تغييرات جذرية بخصوص تنقل الأشخاص، لن يعود بالفائدة على شرائح واسعة تؤثر على قسم كبير من سوق العمل وجرم الكثيرين، وخصوصاً النساء، من إمكانيات التأهيل والتطور في المجال المهني.**

تأخذ إسرائيل لنفسها الحق بأن تقرر ما هو جيد لاقتصاد قطاع غزة، وبالتالي فإنها تؤثر بشكل حاسم على الامكانيات المهنية المتاحة أمام النساء. لقد [اعترف](#) منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في المناطق بأن "إمكانية الإنتاج، الطلب والعرض في الأسواق ذات العلاقة: سوق المصدر وسوق الهدف" هي جزء من الاعتبارات التي توجّه قراراته بخصوص أية منتجات سيتاح تسويقها خارج القطاع، ومَن بإمكانه تسويقها. وبما أن إسرائيل تنصب نفسها كجهة مشاركة في تخطيط اقتصاد غزة وإدارته، في حين أن منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في المناطق يسيطر فعلياً على نشاط القطاع التجاري في غزة، ينبغي على إسرائيل أن تتحمل المسؤولية على الإسقاطات الناجمة عن سياساتها على النساء في غزة.

## تأثير الإغلاق على الحياة الأسرية

رغم أنه خلال سنوات الإغلاق تم رفع أو تخفيف جزء من التقييدات على حركة البضائع من وإلى قطاع غزة، بقيت التقييدات الصارمة المفروضة على تنقل الأشخاص على حالها، بل وتم [تشديدها](#) خلال السنة الماضية، بسبب مساحة قطاع غزة الضيقة، فإن للتقييدات على حركة البضائع إسقاطات مباشرة يسهل تشخيصها، بالمقابل، قد يكون من الصعب قياس إسقاطات التقييدات المفروضة على تنقل الأشخاص، لكن نتائجها القاسية واضحة للعيان.

**سياسة الفصل**، التي تهدف إلى منع الحركة والتواصل بين شقي الراض الفلسطينية، تفرّق بين الأزواج وبين الوالدان وأبنائهم، وتمس بتماسك واستقرار الأسرة، وتمنع التواصل الطبيعي بين أفراد العائلة.

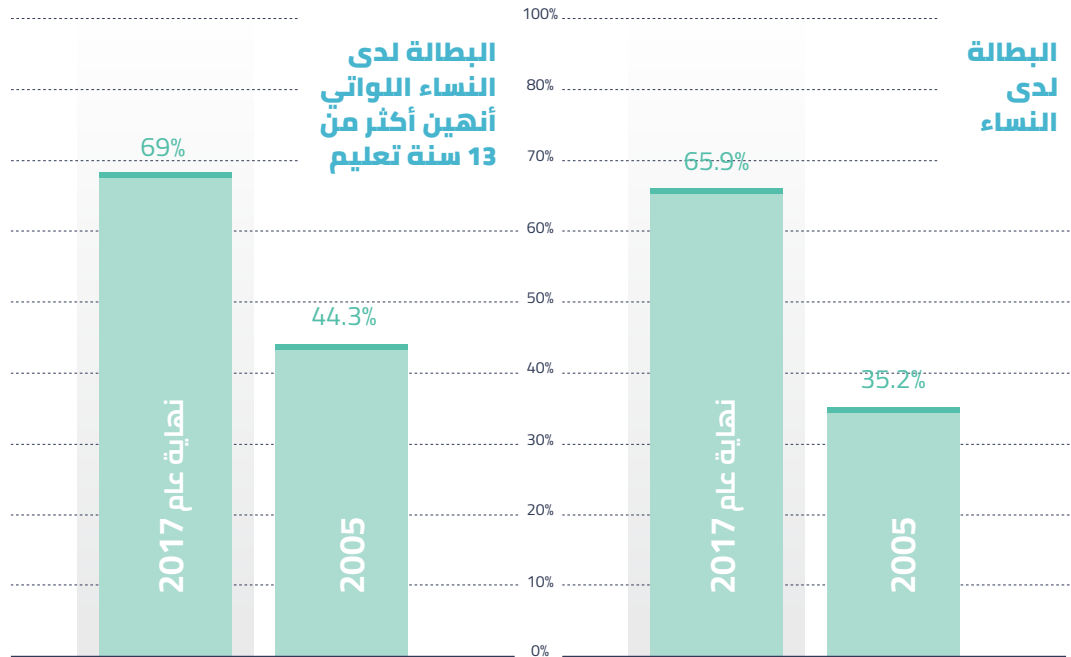
بعد مضي أكثر من عقد منذ أن اعتبرت إسرائيل غزة "كيانا معادياً"، لا يزال تنقل الأشخاص بين القطاع والضفة مقتصرًا على عدد ضئيل من الأشخاص الذين تنطبق عليهم المعايير الضيقة التي حددتها إسرائيل، وهذه المعايير تقتصر بشكل أساسي على المرضى ومرافقيهم، على حصة متغيرة من التجار الذين حظوا بمصادقة على طلباتهم لاستصدار تصاريح، إلى جانب "الحالات الإنسانية الاستثنائية". إن تغيير مكان الإقامة من قطاع غزة إلى

الضفة الغربية بعد **مهمة شبه مستحيلة**. والعائلات المفترقة بين طرفي الأراضي الفلسطينية يمكنها الالتقاء فقط في حالات الزفاف، مرض خطير يهدد الحياة، أو وفاة أحد أقارب العائلة من الدرجة الأولى. هنالك عددا لا نهائيا من الطلبات التي يتم **رفضها** بشكل كامل من دون تقديم تبريرات مناسبة، حتى ولو كان الطلب من ضمن هذه المعايير الضيقة، أو أنه يحظى **بمصادقة جزئية** (منح تصريح فقط لقسم من افراد العائلة)، وإما أنها تبقى دون رد من قبل السلطات الإسرائيلية، الأمر الذي يعني عملياً، **رفض الطلب**.

في الكثير من الحالات، تنتقل النساء بعد الزواج للسكن في مكان سكن أزواجهن، وبسبب سياسات إسرائيل، فإنهن يعانين من الانقطاع عن آبائهن وأمهاتهن، إخوانهن أو أخواتهن، والأقارب والأصدقاء. إن التقييدات التي تفرضها إسرائيل على حرية الحركة والتنقل تفاقم من المصاعب التي تعيشها النساء بعد تركهن منازل عائلاتهن، وهذه السياسات تحول رحلتهم، إلى **رحلة ذات اتجاه واحد**.

وحتى لو انطبقت المعايير الضيقة التي تفرضها إسرائيل على النساء اللاتي يقدمن طلبات لزيارة أقاربهن في إسرائيل أو الضفة الغربية، وحتى لو تمت المصادقة على طلباتهن بالحصول على تصاريح، فإن الإجراءات البيروقراطية الإسرائيلية المتعلقة بأولادهن المرافقين لهن تضع الكثير من الأمهات أمام **خيارات لا إنسانية**، على غرار: هل يقمن بزيارة أهاليهن وإبقاء أطفالهن الصغار خلفهن في القطاع، أم أن عليهن البقاء مع أطفالهن **وانتظار سنوات** على أمل أن يحظين في ذات يوم بزيارة الأهل القاطنين خارج القطاع سوياً مع أطفالهن. إن النساء القاطنات في **غزة كثيراً ما يجدن أنفسهن** في أوضاع **تراجيدية وعبثية**، كنتيجة مباشرة لسياسة التصاريح الإسرائيلية، التي تنتهك وتراكم المصاعب أمام تحقيق حقهن في الحياة العائلية.

بالإضافة إلى اسقاطاتها على الحياة الأسرية، فإن سياسة الفصل الإسرائيلية تفصل **المؤسسات التي تعمل من أجل حقوق المرأة**، وتضعف من قدرتهن على النضال، على النمو وعلى تقديم العون للنساء في مجتمعهن. ففي عام 2000، فرضت إسرائيل حظراً شاملاً على خروج الطلاب من قطاع غزة للدراسة في جامعات الضفة الغربية. إن أكثر من 55 بالمئة من المسجلين للتعليم في الجامعات والكليات المهنية للعام 2017 كانوا من النساء. هكذا، تحجب سياسة الفصل الإسرائيلية الطريق أمام **طلاب قطاع غزة**، الذين غالبيتهم من النساء، من دراسة مواضيع أكاديمية تُدرّس فقط في جامعات الضفة الغربية.



تعمل مريم أبو العطا كمديرة مشاريع ومجندة موارد في "جمعية عايشة لحماية المرأة والطفل"، جمعية مستقلة أقامتها نساء فلسطينيات عام 2009، وتعمل من أجل الدمج الجندي عبر التعزيز الاقتصادي والدعم النفسي للنساء والأطفال الذين تم إقصاؤهم إلى هوامش المجتمع في غزة. حصلت مريم شهادة البكالوريوس في الهندسة المعمارية من الجامعة الإسلامية في غزة في العام 2006.



مريم أبو العطا

"كان العام الذي حصلت به على شهادة البكالوريوس في الجامعة هو العام الذي جرت فيه الانتخابات، وفي نفس العام حصل الانقسام الداخلي الفلسطيني. بعد ذلك، قامت إسرائيل بشن حملة عسكرية شاملة على القطاع، في أعقابها أصبحت إمكانية العثور على عمل، مهمة شبه مستحيلة. بعد أعوام من المحاولات الفاشلة في الحصول على وظيفة ثابتة في مجال الهندسة، فكرت لوهلة في الهجرة إلى دولة أخرى. وفعلًا فقد تم قبولي للعمل في الإمارات العربية المتحدة، ولكن وبعد الكثير من التخطُّب، قررت ألا أقبل تلك الوظيفة. لقد رغبت في البقاء في غزة والإسهام من أجل مجتمعي. كان ذلك قرارًا شديد الأهمية بالنسبة لي. فبعد سنوات من اتخاذي لذلك القرار كنت لا أزال أبحث عن عمل في مجال الهندسة، لكن دون نجاح.

من كان يعرفني حين كنت طالبة في الجامعة يعرف مدى النشاط والطاقت الإيجابية التي ميزتني آنذاك. كنت أتطوع في عدة مواقع بشكل متواز، كانت أيامي مكتظة بالمهام. وبعد أن أنهيت دراستي وأدركت عدم وجود فرص عمل، تدهورت حالتني النفسية. بالكاد كنت أجد الطاقة للخروج من البيت. أدركت بأن شهادتي الجامعية لن تسعفني في العثور على عمل. فالكثير من الشركات الهندسية في قطاع غزة قد أغلقت أبوابها خلال الأعوام الماضية، وعلى مدار تلك الفترة، كانت حالة البنى التحتية في غزة تواصل تدهورها.

بالنسبة لي كامرأة، وجدت بأن عملية البحث عن عمل في القطاع هو أمر شديد الصعوبة. منذ البداية أواجه مشكلة في قلة أماكن العمل، في ظل التفضيل لصالح الرجال، الذين يُنظر إليهم باعتبارهم أرباب الأسر والمعيّلين الأساسيين.

إن الحالة الاقتصادية الخطيرة تدفع خريجي الجامعات نحو استخدام المخدرات، نحو الاكتئاب، بل حتى نحو الانتحار. إن القدرة على كسب الرزق هي مسألة كرامة. ويشعر الشبان بشكل متزايد بانعدام الفرص المتاحة أمامهم. إنهم يفقدون الأمل ويشعرون وكأن حياتهم قد فقدت معناها. إن هذا الضغط النفسي والصدمات التي تنطوي عليها الحياة في القطاع هي أمور شديدة الخطورة خصوصًا للنساء. وواقع الحياة في ظل الفقر تتغلغل لتصل إلى العلاقات الاجتماعية والجمهيرية. نحن منشغلون جدا في كسب رزقنا، ونركز جهودنا عليه إلى حد فائق، بحيث تصبح مسألة الحفاظ على علاقات الصداقة أمرًا ثانويًا.

إلى جانب ذلك، فإن فرص العثور على عمل في دول الخارج لنساء القطاع هي فرص نادرة أيضا. فالسياسة الإسرائيلية المتبعة على المعابر، وسياسات المنع الأمني تجعل الأمور شديدة الصعوبة. لقد بلغ الأمر بنا إلى أننا لم نعد حتى نفكر في التقدم بطلبات لاستصدار تصاريح من أجل التقدم للحصول على فرص عمل في الخارج، لأننا نعلم مسبقًا بأن مثل هذه الطلبات سيتم رفضها.

تستحق النساء الحصول على فرص للنجاح ولإثبات أنفسهن في أية مهنة، كما ويحق لهنّ اكتساب الخبرة المهنية وتحقيق أحلامهن. إن النساء، كما هو حال أي إنسان، يحق لهن الحصول على فرص تليبي احتياجاتهن الاقتصادية، فرما توّفر لهنّ الاستقلالية والإسهام في المجتمع الذي يعشن فيه."



# استخلاصات وتوصيات:

إن التقييدات التي تفرضها إسرائيل على الحركة والتنقل تؤثر على جميع سكان غزة، رجالا، نساء، وأطفالا، إلا أن تأثيراتها على النساء أخطر بكثير بسبب الأفضلية البنوية القائمة أصلا للرجال. إن التقييدات الخطيرة المفروضة على النشاط الاقتصادي، وهي جزء رئيسي من سياسات الإغلاق الإسرائيلية، قد قلّصت بشكل كبير من فرص العمل في القطاع. ومغزى الأمر أن النساء سيجدن صعوبات أكثر في الحصول على موضع لهنّ في الاقتصاد لكي يتطورن فيه. إن التقييدات المفروضة على حركة الأشخاص تمنع النساء من تطوير أفضليات تساعدن على المنافسة، وذلك لأنهن غير قادرات على الخروج من غزة بهدف الحصول على أدوات ومهارات غير متوفرة في القطاع. هذه التقييدات تمس أيضا بالعلاقات الأسرية للنساء في قطاع غزة، كما وتمسّ بعلاقاتهنّ الاجتماعية.

تشكل النساء جزءًا لا يتجزأ من أي قوة عاملة صحيّة ومزدهرة، كما أنها تنطوي على احتمالات هائلة للإسهام في تطوير اقتصاد غزة والدفع به قدّمًا. والتقييدات المفروضة على الحركة تنتهك الحقوق الأساسية للنساء وخصيصًا حرية الحركة والتنقل، وتتسبب هذه السياسات في الفصل بين العائلات، وفي تأخير النمو الاقتصادي، إلى جانب دورها في حجب حق الحياة بكرامة لجميع سكان القطاع، نساء ورجالًا على حدّ سواء.

- إن الاقتصاد المزدهر، الاقتصاد الذي يعمل بصورة ناجعة، يتركز على تشكيلة واسعة من النشاطات الاقتصادية: سواء أكان ذلك مرتبطًا بالأعمال التجارية أو تلك التي تركز جهودها على توفير الخدمات، إلى جانب الأعمال الصغيرة ومؤسسات المجتمع المدني. **على إسرائيل الاعتراف بالاحتياجات الشرعية لسيدات الأعمال والسيدات من ذوات المهن في القطاع، وعليها أيضا السماح لهن بالسفر إلى دول الخارج والتنقل بين مناطق الأرض الفلسطينية (مرتبطًا بالفحوصات الأمنية الفردية).**

- على إسرائيل أن تحسّن من الظروف الموجودة في معبر كرم أبو سالم، كما أن عليها فتح معبر إضافي للبضائع في شمالي القطاع، في منطقة معبر إيرز أو قريبا منها. إن من شأن خطوة كهذه أن تضاعف من الربحية وأن تقلل من تكلفة نقل البضائع، وبذا، يتاح لعدد أكبر من التجار وأصحاب الأعمال التجارية بيع بضائعهم في الضفة الغربية وإسرائيل. **وإلى جانب ذلك، فإن على إسرائيل السماح بنقل البضائع بحقائب اليد، وألا توقف عمليات نقل الرزم البريدية، وذلك بهدف الإسهام في تشجيع التجارة على نطاقات ضيقة أيضًا.**

- على إسرائيل التوقف عن رش المبيدات فوق حقول المزارعين في القطاع؛ وعليها أيضا أن تسمح بإدخال المواد والمعدات اللازمة للزراعة، وعليها التوقف عن فرض تقييدات على تسويق المنتجات الزراعية الغزية في كل من الضفة الغربية وإسرائيل؛ كما أن على إسرائيل التوقف عن فرض تقييدات على النشاط في منطقة الصيد الموجودة قبالة سواحل القطاع، وذلك بهدف **السماح بالنمو في هذين القطاعين الاقتصاديين**. إن هاتين الخطوتين ستحسّنان أيضا من فرص النساء في العثور على عمل في القطاعين الاقتصاديين اللذين كانا يلعبان دورا مهمًا في انتشار أماكن العمل، قبل فرض الإغلاق.

- على إسرائيل أن تتوقف عن ممارسة سياسة الفصل المجحفة، التي تتعارض مع القانون الدولي، والتي تتسبب في معاناة فائضة، وذلك عبر تسببها في تفريق العائلات ومنع إقامة علاقات اقتصادية، اجتماعية، وثقافية بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

- **تطالب جمعية "چيشاه-مسلك" بإنهاء الإغلاق الإسرائيلي الفاشل المفروض على قطاع غزة، هكذا فقط يتوقف الانتهاك المستمر لحقوق النساء.**